

الجزء الثاني عشر من

كتاب المبطلات في النكاح النجس

وكتب ظاهر الرواية آت . ساد بالاصول انكسبت
منها محمد التتياق . حروبا الذهب التتياق
المجامع الصغير والكبير . والكبير الكبير والصغير
ثم الزوائد مع الميسر . توارثت بلست الميسر
ويجمع كتب كتاب الكافي . الحاكم الشهيد فهو الكافي
أقوى شروحه الذي كالتيسر . مبطلات النكاح النجس

تتبعه . قد يترجم من حضرات آفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بإسعاد
جامع من غرض النسخ من أهل العلم والله الشان ويطبع في كلان

دار المطبعة
مبطلات النكاح

في الوقف وبهذا تبين أنه ليس من ضرورة الحبس عن
عن ملكه . ثم للناس حاجة الى ما يرجع الى مصالحهم
الاخراج والحبس لمصلحة المعاد فكذلك لمصلحة المعاد
المقابر ولوجاز الفرق بين هذا الاشياء لكان الأولي
لا يورث لما في النكاح من الاضرار والاستبعاد عنا
دون المسجد لان في الوقف وان اندم التملك في
وهو التصديق بالنفلة وذلك لا يوجد في المسجد فكان
اليه أبو حنيفة رحمه الله هذا معنى ما احتج به محمد رحمه
بالتق أيضاً فيه ازالة الملك الثابت في العبد من غير
فكذلك في الوقف وحجة أبي حنيفة قول رسول الله
مالى وهل لك من مالك الا ما أكلت فأفنت أو لب
سوى ذلك فهو مال الوارث فينبى النبي عليه الصلاة و
التي أمضاها وذلك لا يكون الا بعد التملك من غير

جاء محمد عليه الصلاة والسلام يبيع الحبس فهذا بيان أن لزوم الوقف كان في شريعة من قبلنا
وان شريعتنا ناسخة لذلك وقال ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهم لا حبس عن
فرائض الله تعالى ولكنهم يعملون هذا الاثر على ما كان أهل الجاهلية يصنعونه من البحيرة
والسائبة والوصيلة والحام ويقولون الشرع أبطل ذلك كله ولكننا نقول التكررة في موضع النقي
تم فيتناول كل طريق يكون فيه حبس عن الميراث الا ما قام عليه دليل (واستدل) بعض
مشايخنا رحمهم الله بقوله عليه الصلاة والسلام إنا معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة فقالوا
معناه ما تركناه صدقة لا يورث ذلك عنا وليس المراد أن أموال الانبياء عليهم الصلاة والسلام
لا تورث وقد قال الله تعالى وورث سليمان داود وقال تعالى فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث
من آل يعقوب فحاشا ان يتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف المنزل فلي هذا التأويل
في الحديث بيان أن لزوم الوقف من الانبياء عليهم الصلاة والسلام خاصة بناء على أن الوعد
منهم كالعهد من غيرهم . ولكن في هذا الكلام نظر فقد استدلل أبو بكر رضي الله عنه على
فاطمة رضي الله عنها حين ادعت فذلك بهذا الحديث على ما روى انها ادعت ان رسول الله

اعراب القرآن

يَرْثِي وَيَرِثُ مِنْ آلٍ يَعْقُوبُ وَأَجْعَلْهُ رَبِّي رَضِيًّا ﴿٦﴾

﴿وكانت امرأتي عاقراً﴾ أي لا تلد كأن بها عنة

والقياس عُقِرَتْ.

﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾ والمستقبل بهم

الأصل: يَوْقُبُ بفتح الهاء فقد أخطأ لأنه لو كان

يوجل، وإنما حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة

الحلق.

وقرأ أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمة.

﴿يرثي ويرث من آل يعقوب﴾ [٦]

برفعهما، وقرأ يحيى بن يعمر وأبو عمرو و

ويرث من آل يعقوب﴾ بالجزم فيهما. قال أبو جع

وأحسن، والحجة في ذلك ما قاله أبو عبيد فإن حجة

الولي الذي هذه حاله وصفته لأن الأولياء منهم من لا

الجزم؛ لأن معناه إن وهبته لي ورثي، فكيف يخبر

حجة مقتضاة لأن جواب الأمر عند النحرين فيه معنى الشرط والمجازاة، تقول: أطع الله جلّ وعزّ

يدخلك الجنة. والمعنى: إن تطعه يدخلك الجنة.

فأما معنى ﴿يرثي ويرث من آل يعقوب﴾ فللعلماء فيه ثلاثة أجوبة: قيل: هي وراثة نبوة،

وقيل: هي وراثة حكمة، وقيل: هي وراثة مال، فأما قولهم وراثة نبوة محال؛ لأن النبوة لا

تورث، ولو كانت تورث لقال قائل: الناس كلهم يُنسبون إلى نوح ﷺ، وهو نبي مرسل، ووراثته

الحكمة والعلم مذهب حسن. وفي الحديث: «العلماء ورثة الأنبياء» [ج: ٢٢٣] وأما وراثة المال

فلا يمتنع وإن كان قوم قد أنكروه لقول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا صدقة» [ه: ٢٩٦٣، ٢٩٦٨،

ت: ١٦٠٨، س: ٤١٥٩] فهذا لا حجة فيه؛ لأن الواحد يخبر عن نفسه بإخبار الجميع وقد يؤول هذا

بمعنى لا نورث الذي تركناه صدقة لأن النبي ﷺ لم يخلف شيئاً يورث عنه، وإنما كان الذي له

أباحه الله عزّ وجلّ إياه في حياته بقوله جلّ وعزّ: ﴿وَأَطِئُوا أَمْرًا غَضِبْنَا بِهِ فَمَنْ كَانَ يَتْلِمْهُمُ

وَالرَّسُولُ﴾ [الأنفال: ٤١] لأن معنى: ﴿لله﴾ جلّ وعزّ: لسبيل الله جلّ ثناؤه، ومن سبيل الله تبارك

وتعالى ما يكون في مصلحة الرسول ﷺ ما دام حياً.

فإن قيل: ففي بعض الروايات: «إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة» [فتح الباري:

٨/١٢] ففيه التأويلان جميعاً أن يكون ﴿ما﴾ بمعنى الذي، والآخر لا يورث من كانت هذه حاله.

﴿من آل يعقوب﴾ لم ينصرف لأنه أعجمي، وزعم عاصم الجحدري أنهم لو قالوا: هو



لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس
المتوفى سنة ٢٣٨ هـ

اهتم به
الشيخ خالد العلي